دور المرجعية الدينية في ترشيد العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م

الاستاذ المساعد الدكتور
اسعد كاظم شبيب نجم العبدالله
جامعة الكوفة ـ عميد كلية العلوم السياسية
asaadk.alabdallah@uokufa.edu.iq
المدرس المساعد
محمد باقر صدر الدين حسن علي القبانجي
عميد جامعة الإمام المهدي (عج) للدراسات الدينية
mb.gh89@yahoo.com

The Role of the Religious Authority in the Rationalization of the Political Process in Iraq after 2003

Assistant Professor Dr.
Ashad Kazim Shabiib Najm Abdallah
Political Sciences Faculty / University of Kufa
Lecturer. Asst.
Mohammad Baqir Sadr Diin Hassan al-Qubanji
Dean of the University of Excellence Al-Imam Al-MAhdi
"AS" for religious studies

ملخص البحث:ـ

حاولنا في البحث الموسوم بـ (دور المرجعية الدينية في ترشيد العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م) بيان موقف المرجعية الدينية تجاه الوضع السياسي في العراق بعد سقوط نظام الطاغية.

وتأسيساً على ذلك قسم البحث الى اربعة مباحث، ففي المبحث الاول اشرنا الى مقدمات العملية السياسية في العراق ابتداءً من حكومة الاحتلال وثم الحكومة المؤقتة ومن بعد ذلك الحكومة الدائمة في ظل الدستور، وبعده بينا دور المرجعية تجاه هذه الحكومات.

ويبين المبحث الثاني كيفية كتابة قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية ومن ثم الدستور، وما هو موقف المرجعية الدينية تجاههما.

واما المبحث الثالث فقد بينا موقف المرجعية الدينية تجاه الوضع السياسي والاجتماعي من بعد عام ٢٠٠٣م.

واخيراً في المبحث الرابع تم بيان معايير رجل الدولة عند المرجعية الدينية وما هي الصفات المطلوبة لرجال السياسة والدولة.

الكلمات المفتاحية: المرجعية، العملية السياسية، الاحتلال، العراق.

Abstract:-

We tried in the research entitled "The Role of the Religious Authority in the Rationalization of the Political Process in Iraq after 2003" to highlight the position of the Religious Authority with regard to the political situation in Iraq after the fall of the dictatorial regime.

In this wake, research is divided into four chapters. Regarding the first chapter, we mentioned the basic elements of the political process in Iraq, starting with the occupation government, passing through the transitional government and ending with the permanent government under the shadow of the constitution. Next, we clarified the role of the Religious Authority with regard to governments.

And the second chapter explains how the law administration of the State was drafted during the transition period, and the role of the Religious Authority with regard to these two subjects.

And the third chapter deals with the position of the Religious Authority with regard to the political and social situation after 2003.

At the end, the fourth chapter takes care of clarifying the paradigms of statesman in the Religious Authority, and what are the criteria required for the statesman and politician.

Keywords: Religious Authority, Political process, Occupation, Iraq.

المقدمة:ـ

بعد سقوط صدام واحتلال العراق واجه العراقيون تحديات عديدة، تبدأ هذه التحديات ابتداءً من حكومة الاحتلال، والتي واجهت الطائفية والثارات والتجاوز على املاك الدولة، واستمرت التحديات في فترة الحكومة الانتقالية، وكان اهم تحدي هو كتابة الدستور العراقي الدائم، وهكذا استمرت التحديات في الحكومة الدائمة في ظل الدستور، وكانت من جملة تلك التحديات وجود الاحتلال، وداعش، والفساد المالي والاخلاقي للسياسيين.

امام كل هذه التحديات تأتي مجموعة اشكاليات على شكل تساؤلات:

ما هو موقف المرجعية الدينية عن مقدمات العملية السياسية في العراق؟ وكيف استطاعت ان تتعامل مع الاحتلال وهي ترفض وجوده على الاراضي العراقية؟ وهل التزم السياسيون بعد كتابة الدستور بتوجيهات المرجعية في العملية السياسية؟ وما هي معايير رجل الدولة الصالح عند المرجعية الدينية؟

وتأتي الفرضية لتثبت ان المرجعية الدينية استطاعت بمواقفها الرشيدة والحكيمة ان تعالج كل تلك التحديات سواء التي كانت في حكومة الاحتلال ام بعدها، نعم هناك تحديات لم تعالج لحد هذه اللحظة والسبب في ذلك يعود الى الية النظام السياسي والدستور العراقي وهكذا في مدى تطبيق وتنفيذ القوانين من قبل القوى السياسية.

وتأسيساً على ما تقدم قسمنا البحث الى اربعة مباحث:

المبحث الاول: مقدمات عن العملية السياسية وموقع المرجعية الدينية منها بعد عام ٢٠٠٣م.

المبحث الثاني: دور المرجعية الدينية من قانون ادارة الدولة العراقية والدستور الدائم.

المبحث الثالث: المرجعية الدينية وترشيد العملية السياسية في العراق.

المبحث الرابع: معايير رجل الدولة الصالح عند المرجعية الدينية.

المبحث الاول

مقدمات عن العملية السياسية في العراق وموقع المرجعية الدينية منها بعد عام ٢٠٠٣م

أولاً: مقدمات العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م:

ان نشأة العلمية السياسية في العراق جاءت بعد ان طرحت فكرة تغيير النظام السياسي السابق - وبفعل المعارضة وانتفاضة شعبان وقبلها بحركة المرجع الشهيد الصدر الاول للاطاحة بنظام البعث ثم رفض الشعب العراقي للدفاع عن نظام صدام - على يد الولايات المتحدة الامريكية وذلك ردا على هجوم ١١ ايلول/سبتمبر عام ٢٠٠١م، اي حتى قبل التوجه بضرب القاعدة[١]، وقد ربحوا دعاة الخط المتشدد في داخل الادارة الامريكية وعلى اثره وجه (بوش) في تشرين الثاني ٢٠٠١م تعليماته الى وزير الدفاع (دونالد رامسفيلد) كي يبدأ بالتخطيط للحرب على العراق، وقبيل انتهاء السنة المذكورة قدم الجنرال (نومي فرانكز)، رئيس القيادة المركزية الامريكية، الى بوش خطة حربية مفصلة[٢].

وبعيدا عن كل التفاصيل التي جرت قبل الحرب على العراق، فقد اعلن الرئيس الامريكي بتاريخ ٢٠ آذار/مارس٢٠٠٣م بدء العمليات العسكرية على العراق بحجة نزع اسلحة العراق وتحرير شعبه والدفاع عن العالم[٣]. وقد شنت الحرب ودارت المعركة قرابة ثلاثة اسابيع تحت وطأة الماكنة الحربية الامريكية وانتهت بانتصار قوات التحالف على القوات العراقية ودخول تلك القوات بغداد واعلان المرحلة الجديدة في العراق[٤].

مع سقوط النظام الدكتاتوري في ٢٠٠٣/٤/٩م دخل العراق مرحلة جديدة، ولم تكن للولايات المتحدة الامريكية رؤية واضحة عن كيفية ادارة البلاد[٥]، ورغم كل الخلافات الحاصلة عن كيفية الادارة، الا ان بوش نقل المسؤولية عن(عمليات ما بعد القتال) من الجنرال (طومي فرانكس)[٦] وبصورة رسمية في ٢٠ يناير - كانون الثاني ٢٠٠٣م الى (مكتب اعادة الاعمار والمساعدات الانسانية)[٧] المعرف اختصارا بـ (ORHA) المقام داخل وزارة الدفاع بقيادة (جي غارنر)[٨].

كوّن (غارنر) فريقه قبل وصوله الى بغداد والذي بلغ عدد موظفيه ٣٥٠ موظفا ومع وصوله الى بغداد بتاريخ ٢١ ابريل ٢٠٠٣م وصل عدد الموظفين الى ٣٥٠٠ موظفا، وكانت

سياسته متوجهة نحو تشكيل حكومة عراقية مؤقتة[٩]، اذ بتاريخ ٢٥ آيار/مايو عام ٢٠٠٣م تم تعيين خمسة عراقيين مكلفين بتشكيل نواة حكومة مؤقتة، وقال (جي غارنر): ((لقد بدأ الزعماء المعارضون الخمسة عقد اجتماعات وسيدعون زعماء من داخل العراق لنرى ما اذا كنا نستطيع تكوين نواة قيادة عندما ندخل شهر حزيران/يونيو))[١٠] كما انه عقد مؤتمران، الاول في الناصرية بتاريخ ٢٠٠٣/٤/١٥م وفي بغداد بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٨م[١١] من اجل تشكيل النواة الاولى للحكومة العراقية.

ونتيجة للفوضى التي عمت العراق وعدم قيام (مكاتب اعادة الاعمار) بشيء يذكر لمعالجة ما يحصل في العراق، وجهت انتقادات شديدة للادارة الامريكية مما دفعها الى تعيين السفير (بول بريمر) حاكما مدنيا للعراق واطلق عليه (المدير الاداري لسلطة الائتلاف المؤقتة) وباشر مهام عمله في الثالث عشر من آيار سنة ٢٠٠٣م[١٢]، الا ان هذه الرؤية قد يشكل عليها بان الوضع الامني في حكم بريمر ايضا لم يكن جيدا، فلماذا لم يقال من عمله ايضا؟ السبب الذي يمكن ان نرى في تغيير غارنر هو انه اولا يمثل وجهة عسكرية لا مدنية، والاحتلال يريد اعطاء صبغة مدنية للعراق الحديث، لذا تم استبداله، وهكذا يمكن ان يقال ان السبب في استبدال غارنر هو نتيجة تخبط الولايات المتحدة الامريكية وعدم معرفتها عن ما يجري في العراق وفشل مخططاتها.

ومهما كان السبب في تغيير غارنر فمع وصول بريمر الى بغداد يوم ١٢ آيار ٢٠٠٣م اعلن بعد اربعة ايام بانه لن تكون هناك حكومة انتقالية، ولا اعادة تسليم مبكر للسلطة، وذلك بعد ١١ يوما من اعلان غارنر الذي كان يتحدث باسم الولايات المتحدة ان نواة حكومة انتقالية ستظهر الى الوجود بحلول ١٥ آيار[١٣] وهذا يعني انحراف ١٨٠ درجة عن استراتيجية غارنر الذي كان يخطط لنقل السلطة الى العراقيين باسرع وقت ممكن[١٤].

كان يرى بريمر ان ادارة البلاد لا يمكن ادارتها الا بمساعدة العراقيين - وكان ذلك بضغط شهيد المحراب -، وعلى هذا الاساس شكل المجموعة السبعة[*] وتعامل معها والتي تضم الاشخاص الذين كانوا يعارضون النظام السياسي وهم خارج العراق، واطلق عليهم بريمر صفة (مجلس القيادة العراقي)[١٥] وحاولت سلطة الاحتلال توسيع هذه المجموعة لتضم تيارات اخرى من المجتمع العراقي واقترح بريمر بتشكيل هيئة تضم ثلاثين شخصا لتصبح

ادارة مؤقتة واسعة ومنحها سلطة وزارية بسرعة[١٦]، الا ان الحصيلة النهائية لهذه الهيئة تشكل بـ ٢٥ عضوا واختير الاعضاء على اساس الشراكة السياسية[١٧]، وسميت هذه الهيئة بمجلس الحكم. ولم يكن لمجلس الحكم اي سلطة تنفيذية ويمكن ان يقال انه مجرد هيئة استشارية لبريمر.

وقد حدد بريمر من خلال سلطته عدة قرارات اساسية، منها[١٨]:

١ـ حصر السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية بيده.

٢ـ حل المؤسسات السياسية والعسكرية والامنية في الدولة.

وانتهت سلطة بريمر في ٢٠٠٤/٦/٣٠م وذلك وفقا لقانون ادارة الدولة الذي حدد انتقال السلطة الى الحكومة الانتقالية، وعندما نعود الى نصوص القانون نجد انه حدد بدء الفترة الانتقاية من ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٤م وحتى تشكيل حكومة دائمة في ظل دستور دائم، وهذا يعني ان المرحلة الانتقالية تمر عبر حكومتين، الاول: الحكومة العراقية المؤقتة غير المنتخبة، والثاني: الحكومة العراقية المؤقتة المنتخبة[١٩]، وبعد اجراء الانتخابات عام ٢٠٠٦م انتقلت الحكومة من حكومة عراقية مؤقتة منتخبة الى حكومة دائمة في ظل دستور دائم.

وتأسيسا على ما تقدم يتبين ان المراحل التي مر بها العراق في مقدمات العملية السياسية هي، حكومة الاحتلال وانها مرت بفترة الحكومة العسكرية على يد جي غارنر وثم حكومة مدنية على يد بريمر، ومن ثم انتقلت من حكومة الاحتلال الى حكومة عراقية مؤقتة غير منتخبة وثم منتخبة الى ان وصلت العملية السياسية الى حكومة دائمة في ظل الدستور.

ثانياً: موقف المرجعية الدينية من مقدمات العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م:

كانت اول حركة سياسية معاصرة، دخلت فيها المرجعية هي الحركة الدستورية (١٩٠٦م)، وكان التدخل المعاصر الثاني من قبل الزعامة الشيعية في الشأن السياسي فهو ثورة العشرين (حزيران ١٩٢٠م)[٢٠]، واما التدخل المعاصر الثالث عند سقوط صدام عام ٢٠٠٣م، على يد الامام السيد السيستاني، اذ بعد ان كانت وظيفة المرجعية في حكم البعث وفقا للظروف السياسية هو اصدار احكام عن امور الدين[٢١] لا غير، الا ان الواقع تغير بعد

عام ٢٠٠٣م، اذ التفت الكل من الداخل والخارج وجمهور الشيعة الى المرجعية الدينية[٢٢]، ومن هنا المرجعية لم تر مسوغا لسكوتها او عدم تدخلها في الشأن السياسي، لذا كانت لها ادوار سياسية في المراحل السياسية التي مر بها العراق بدءا من الفوضى التي كانت مستسرية في البلاد ومن ثم الاحتلال وتشكيل الحكومة والدستور.

فكانت الفتوى الاولى للمرجعية بعد السقوط هي الاجابة على سؤال كيفية التعامل مع ممتلكات الدولة بعد الفراغ الحكومي وخلو الدوائر من الموظفين، فجاء الجواب: (لا يجوز اخذ شيء منها، ويحرم التعامل به..)[٢٣].

كما كان للمرجعية الدينية في النجف الاشرف الدور البارز تجاه الاحتلال الاجنبي وذلك من خلال متابعاته السياسية وبياناته الدقيقة، اذ نجد من خلال تلك البيانات موقفه الرافض من الاحتلال سواء قبل الحرب او بعد الحرب[٢٤]، وبعد ان اصبح المحتل قاب قوسين او ادنى من تدنيس ارض العراق، صدر عن المرجعية البيان الاتي: يحز في النفس ان يصل الامر بالمسلمين ان يغزوا في عقر دارهم، وتنتهك حرماتهم بلا وازع ولا رادع، ونحن اذ نستنكر بشدة العدوان الامريكي البريطاني...[٢٥].

ولم يتغير موقف المرجعية حتى بعد سقوط صدام ومجي الاحتلال، اذ اعلن عن رفضه عن اي سلطة اجنبية بعد الحرب التي تعرضت لها البلاد، داعيا الى وحدة المقيمين في العراق ووحدة الاراضي العراقية[٢٦]. وقد اوصلت رأيها الثابت والصريح في الاحتلال والمحتل الى الامم المتحدة، محذرة العراقيين جميعا من الانجرار وراء المخططات التي ترسمها[٢٧].

كما رأى ان السبب التردي في الوضع الامني هو الاحتلال، اذ ينقل السيد محمد رضا السيستاني عن والده ان ((قوات التحالف تتحمل المسؤولية الكاملة عن الانفلات الامني في المناطق العراقية المختلفة. وترك المجال للنهب والسرقة في كل مكان))[٢٨]، وان الاحتلال التي اورثت العراق ((انهيار مقومات الدولة العراقية، وانعدام الامن والاستقرار، وتفاقم الجرائم، وتلف الكثير من الممتلكات العامة حرقا ونهبا وتدميرا وغير ذلك..))[٢٩].

الجميع يعرف الظروف التي عاشها العراق ولا سيما شيعة اهل البيت عليهم السلام في عهد

النظام البائد، الا ان السيد السيستاني حفاظا على الوضع الامني الجم اي نزعة للانتقام وأخذ الثأر في صفوف اتباعه، وأصدر اكثر من فتوى تحرم اي نوع من انواع الانتقام(٣٠).

وكان ايضا للمرجعية الدينية موقفها الجاد والصريح من الفضائع التي ارتكبها الاحتلال في سجن ابي غريب، كاشفة زيف مزاعمه بانه قد جاء لنصرة وتحرير العراق من حكم الطاغية(٣١).

ولم يكن رفض المرجعية للاحتلال على مستوى البيانات بل شمل على المستوى العملي ايضا، اذ رفض اللقاء مع اي سلطة اجنبية بوصفها محتلة العراق، اذ نجد هذا الرفض من عدم قبول المرجعية بمقابلة الحاكم المدني بول بريمر رغم الحاح الاخير وتوسيط سياسيين عراقيين وكان آخرهم مسعود البارزاني(٣٢)، الا انه وفي محاولة لتضليل الراي العام العراقي، اعلن الناطق باسم قوات التحالف في العراق ان هناك قنوات اتصال وتنسيقا بين قوات التحالف ومكتب السيد السيستاني(٣٣)، الا ان المرجعية نفت هذا الامر من على لسان الخطبة (تكذب المرجعية هذا الخبر، وهو محض افتراء...)(٣٤)، الا انه يمكن ان يقال كما يراه بعض الباحثين ان تواصل المرجعية مع الامريكان ضرورة لابد منها، فالمرجعية تعلم انه لا شيء يتحقق بدون موافقة الامريكان، والامريكان يعلمون مدى صعوبة العمل في حالة معارضة المرجعية، وبالتالي احدهما لا يأنف من الاتصال بالآخر، الا ان ما يمكن ان يقال ان التواصلات والمراسالات لم تكن بصورة مباشرة وانما بصورة غير مباشرة عبر الوسطاء(٣٥).

ورغم موقف المرجعية الرافض للاحتلال الا انها لم تدع الى مقاومة الاحتلال بالعنف، وانما اكتفت بموقف سياسي لا تضعيف العملية السياسية (٣٦)، فكان مبدأ المقاومة السلمية للاحتلال كاطار عام للحركة الرافضة للاحتلال(٣٧).

ونظرا للظروف السياسية التي مر بها العراق بعد السقوط، ونظرا لرفض المرجعية التعامل مع الاحتلال، فرأت المرجعية الدينية ان الجهة الوحيدة التي يمكن التعامل معها بدل قوات الاحتلال هي الامم المتحدة، اذ اكدت المرجعية ((لا مبرر لتواجدهم (الامريكان) من الاساس واذا كانت هناك حاجة الى قوات اجنبية لحفظ الامن والاستقرار في العراق في المرحلة الانتقالية، فلتكن تحت مظلة الامم المتحدة(٣٨).

وكان موقف المرجعية الدينية تجاه مجلس الحكم الانتقالي الذي شكله بريمر هو عدم شرعيته وعدم إعطائه صلاحيات واسعة، ككتابة الدستور، وهذا ما نجده من خلال كلماته (.. لا شرعية لاي دستور يكتب بايدي اشخاص معينين، سواء من قبل سلطة الاحتلال او اعضاء ما يسمى بمجلس الحكم او غيرهم)[٣٩]، وقوله: ((لن نذكر شيئا بشأن مجلس الحكم، والشعب العراقي بامل ان يقوم المجلس ببذل كل الجهود في سبيل تسيير امور البلد في الفترة الانتقالية بتوفير الامن والاستقرار...)[٤٠].

ومما تقدم يتبين موقف المرجعية الدينية الرافض للاحتلال، وان الحل الوحيد هو ما تقرره الامم المتحدة، كما يمكن ان يقال ان مجلس الحكم يعتبر افضل واسطة فيما بين المرجعية والاحتلال، باعتبار ان مجلس الحكم جهة مقبولة من قوات الاحتلال، وجهة غير مرفوضة من قبل المرجعية الدينية، فهي حلقة وصل بين المرجعية والاحتلال.

المبحث الثاني

دور المرجعية الدينية من قانون ادارة الدولة العراقية والدستور الدائم

أولاً: قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وموقف المرجعية الدينية منه:

حدد بريمر الذي ترأس سلطة الائتلاف المؤقتة في خطابه الموجه الى الشعب العراقي في الخامس من ايلول من عام ٢٠٠٣م عن مسارات وخطوات التي يمر بها الى العراق ومنها[٤١]:

تشكيل حكومة عراقية مؤقتة، وكيفية صياغة الدستور واقرار الدستور وانهاء سلطة التحالف المؤقتة وتسليم الحكومة العراقية سلطات ذات سيادة.

ومن اجل نجاح خطواته رأى بريمر ضرورة ان يكون للعراق دستورا مؤقتا، لذا وبعد التشاور مع مجلس الحكم اصدر دستورا مؤقتا للعراق والذي سمي بـ (قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية)[٤٢]، واهم ما في هذا القانون[٤٣] هو تحديد المدة للانتقال من حكومة الاحتلال الى الحكومة الانتقالية ومنها الى الحكومة المؤقتة، كما بين الدستور المؤقت وظيفة الحكومة المؤقتة ومن اهمها كتابة الدستور الدائم.

لكن المشكلة الاساسية في هذا القانون انه لم يكتب بصورة ديمقراطية وباختيار

الشعب، بل كتب بايادي غير عراقية، وعلى هذا الاساس رفضت المرجعية هذا القانون، كما رات المرجعية ان هذا القانون اوردت آلية لانتخاب اعضاء المجلس التشريعي، وهي لا تضمن تشكيل مجلس يمثل الشعب العراقي تمثيلا حقيقيا، فلا بد من استبدالها بآلية أخرى تضمن ذلك، وهي الانتخابات(٤٤).

وكذا من ضمن اشكاليات هذا القانون، الصلاحيات الواسعة لمجلس الرئاسة، اذ اعتبرت الفقرة (أ) من المادة (٣) التي تنص على انه لا يمكن تعديل هذا القانون الا باكثرية ثلاثة ارباع اعضاء الجمعية الوطنية وإجماع مجلس الرئاسة، انها تشكل خرقا لمبدأ الفصل بين السلطات، لان القانون اعطى مجلس الرئاسة صلاحيات تشريعية(٤٥).

ووصفت المرجعية نصوص هذا القانون بالمهزلة(٤٦) وتأكيدا لرفض المرجعية لقانون ادارة الدولة العراقية بادرت المرجعية الى تحرير رسالتين: الاولى الى رئيس المجلس الامن والثانية اجابة على استفتاء موجه اليه(٤٧).

ورغم السلبيات الواضحة في قانون ادارة الدولة العراقية الا انها تميزت عن سائر الدساتير المؤقتة الا وهي انه جاء بتوقيتات زمنية منضبطة، سواء بالانتهاء من تقديم مسودة الدستور الدائم ام تاريخ الاستفتاء او ما يتصل بتحديد مدة ولاية الحكومتين المؤقتة والانتقالية، وهذا هو بخلاف ما في الدساتير المؤقتة، اذ تخلو من التوقيتات الزمنية، حتى انتهاء الظروف الاستثنائية التي من اجلها شرع الدستور(٤٨).

واخيرا في ٢٠٠٤/٣/٨م تم اقرار قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية والذي يعتبر بمثابة دستور مؤقت لسير عمل الدولة، حتى تتم كتابة دستور دائم من الجمعية الوطنية المنبثقة من انتخابات تشريعية تجري في ٢٠٠٥/١/٣٠م، وان يحظى الدستور باستفتاء عام يجري في ٢٠٠٥/١٠/١٥م (٤٩) ويكون الاستفتاء مصادقا عليها عند موافقة اكثرية الناخبين في العراق، واذا لم يرفضها ثلثي الناخبين في ثلاث محافظات او اكثر، وفي حال رفض الاستفتاء مسودة الدستور الدائم، تحل الجمعية الوطنية، وتجري الانتخابات لجمعية وطنية جديدة في موعد اقصاه الخامس عشر من كانون الاول لسنة ٢٠٠٥م(٥٠).

وتأسيسا على تقدم يمكن ان يقال ان قانون ادارة الدولة العراقية هو دستور مؤقت لابد

منه، الا انه لم يكتب بايادي عراقية ولم يتم بموافقة المرجعية الدينية، وكان الحل الامثل لهذا القانون ان يكون مكتوب من قبل نواب الشعب، وذلك عبر الانتخابات وباشراف الامم المتحدة، الا ان هذا الامر لم يحصل فكتب الدستور المؤقت على يد قوات الاحتلال.

ثانياً: الدستور العراقي الدائم وموقف المرجعية الدينية منه:

بعد زوال نظام البعث عام ٢٠٠٣م حرصت المرجعية الدينية على كتابة دستور دائم للبلد، وذلك من خلال الاستفتاء الشعبي لكي يكتسب شرعيته ابتداءً من مقدماته، على الرغم من عدم رغبة الاحتلال في كتابته بدواعي ان البلد يشهد ظروفا استثنائية لا تتيح للحكومة تهيئة مستلزمات الانتخاب، وتحول بين كثير من المواطنين والوصول الى مراكز الانتخابية، وبخاصة في المناطق الساخنة، فضلا عن ان كتابة دستور دائم بحاجة الى قدر كبير من الخبرة والدقة في صياغة مواده [٥١]، كان يرى السيد السيستاني ان كتابة الدستور لا يتم الا عن طريق الانتخابات دون التعيين (ضرورة ان يعتمد في كتابة الدستور القادم على آلية الانتخابات دون التعيين، وانه لا شرعية لاي دستور يكتب بايدي اشخاص معينين، سواء من قبل سلطة الاحتلال او اعضاء ما يسمى بمجلس الحكم او غيرهم)[٥٢].

ومن هنا سعت المرجعية الى الامم المتحدة للحصول على غطاء اممي لهذا المشروع، اذ طلبت من الامم المتحدة تقويم الوضع الامني في العراق وبيان مدى ملاءمته للاستفتاء على الدستور، فاوصى الفريق الاممي بامكان اجراء الاستفتاء وكتابة الدستور الدائم[٥٣].

ولأهمية كتابة الدستور وانه يرسم صورة البلد في المستقبل رأت المرجعية ضرورة تشكيل تحالف شيعي لكتابتها، ورغم انها اعلنت مع الجميع الا ان المفاجأة كانت في دعمها لقائمة الائتلاف الشيعي، وغض الطرف عن رفع صوره واسمه في الدعاية الانتخابية عام ٢٠٠٥م، وكذلك ما بثه الوكلاء عن تأييد المرجعية لتلك القائمة، وقد اعطت مسألة تشكيل الائتلاف الشيعي مبررا لتشكيل التوافق السني، ودخول الكرد، من قبل الائتلاف بالتحالف الكردستاني، وبذلك شيدت الدولة على اساس الطائفية، فائتلاف شيعي لابد ان يقابله ائتلاف سني وبدعم الائتلاف الكردي[٥٤].

وكما يقول السيد محمد رضا السيستاني ان فكرة الائتلاف العراقي الموحد (قد نشأت في ذهن المرجعية منذ اشهر. وقد تبنى السيستاني المبدأ القائل بان الائتلاف العراقي الموحد

ينبغي ان يكون هو الاداة الانتخابية للشيعة، وان يستمر كذلك في اية حكومة تؤلف بعد الانتخابات باعتباره تجمعا متحدا سيحكم البلاد ويوجه كتابة دستور جديد من خلال الجمعية الوطنية)[٥٥].

استطاعت الجمعية الوطنية الانتقالية المنتخبة من الاتفاق على تشكيل لجنة تتكون من خمسة وخمسين عضوا من اعضائها لتقوم بكتابة مسودة الدستور، ونتيجة لاغلبية الواضحة في الانتخابات فكان للائتلاف العراقي الموحد اغلبية مطلقة في هذه اللجنة[٥٦].

كان للسيد السيستاني تأثيراً بارزاً في اعطاء الدستور العراقي الهوامش السياسية والفقهية التي يستحقها الدستور، ومن جملة تلك الهوامش انه لم يضع ملاحظاته على الفقرة ٥٨ من الدستور العراقي المتضمنة خضوع النصوص الدستورية للدولة العراقية للإسلام الا لمجموعة من الاغراض وهي ان الاسلام قادر على ادارة الدولة، وكان الامام يرفض فكرة ادارة الدولة عبر اكثرية عددية، مشيرا ان الدولة العراقية القادمة هي دولة تحتكم للخبرة طبقة مخلصة من رجال السياسة والدستور والقانون، وليس لحاكمية مجموعة من السياسيين المنتمين لأحزاب او طائفة بعينها. ورغم ان الاسلاميين هم الاكثر والشيعة هم الاكثر الا انه مارس الامام فعل الفقيه العارف بالمصالح الوطنية، لا فعل الفقه الخاضع لقواعد الاجتهاد الديني فقط[٥٧].

وكانت المرجعية ترى ان الدستور العراقي ينبغي ان تكون ركائزه الاساس هي الثوابت الدينية والمبادئ الاخلاقية الى جنب مبدأ الشورى والتعددية واحترام الاقلية لرأي الاكثرية[٥٨].

لا يعتقد السيستاني بان تتسلم المرجعية الدور السياسي لإدارة الدولة، لكنه يعتقد ان المرجعية الدينية معنية بشكل مباشر في ان لا يكون الدستور العراقي مناقضا للمبادئ الاسلامية العامة[٥٩].

كانت ترى المرجعية استبعاد قيام حكم ديني وابعاد المرجعية ورجال الدين عن المشاركة في الحكم[٦٠].

ولقد ادرك الامام ان افضل الحلول لواقع العراق هو الدولة المدنية، لا الدولة الدينية أو

دولة ولاية الفقيه، وعندما سال عن موقفه من اقامة دولة اسلامية في العراق اجاب: (ان من يكتب الدستور هم مسلمون وبالتالي فان مكونها الثقافي والحضاري الاسلامي سيجد صداه وسينعكس في الدستور)[٦١].

ويمكن ان يقال ان خلاصة مشروع السيد السيستاني هو مشروع يقوم على السلم والرفق بكل وسائله ومستوياته لبناء دولة تحكم دستورها الثوابت الدينية الاسلامية يكون فيها رجل الدين هو المرشد الناصح لا الحاكم، ودولة يكون تداول السلطة فيها سلميا، ويتم تشريع الدستور عبر الجمعية التأسيسية التي ينتخبها الناس[٦٢].

اثناء فترة كتابة الدستور كانت كثير من الاطراف السياسية والشعبية تزور السيد السيستاني للتعرف على رايه بصدد بعض القضايا الواردة في المسودة، وفي ٢٠٠٥/٩/١٨م زار سماحته وفد من قيادة حزب الدعوة حيث طرح عدة مواضيع منها: التصويت على مسودة الدستور بنعم واشار السبب في ذلك هو ان الظروف السياسية والامنية التي يمر بها العراق لا تسمح بتأخير انجاز الدستور. ان الكثير من مواد الدستور يتوافق مع مبادئ الاسلام بشكل اجمالي، وان كان يرغب في ترسيخ اكبر لإسلامية الدولة[٦٣].

وهذا ما شاهده الواقع العراقي اذ ان المرجعية الدينية تدرجت في حث الشعب على المشاركة في الاستفتاء، بالنصح والتشجيح والترغيب، وبعد ان بدأت وتيرة الاعلام المضاد تتصاعد بالدعوة لمقاطعة الاستفتاء اعلنت المرجعية والمراجع الاربعة عن وجوب المشاركة في الاستفتاء والتصويت بـ نعم للدستور الدائم[٦٤] اذ اعلن في ٢٠٠٥/١٠/١٢م السيد الصافي ان السيد السيستاني اصدر فتوى (يوجب فيها على المؤمنين التصويت بنعم على الدستور)[٦٥].

ومما تقدم يتبين مدى اهتمام المرجعية الدينية للدستور العراقي، فانه اولا يؤكد وجوب كتابته من قبل ممثلي الشعب، وثانيا يحاول ان يكون الدستور لا يخالف المبادئ الاسلامية.

المبحث الثالث

المرجعية الدينية وترشيد العملية السياسية في العراق

لاشك ان العملية السياسية في العراق كما اشرنا في المحاور الاولى من البحث تأسست بعد عقود من الاستبداد وبتدخل امريكي مباشر، اضافة الى خاصية تأسيسها المكوناتي

والحزبي فحملت بعد ذلك بالعديد من العيوب التي لا تزال فرازتها السلبية مستشريه على مجريات الحياة العامة في العراق، وفي ضوء ذلك كان ولا تزال المرجعية الدينية لها موقف واضح، حيث أنتهج السيد السيستاني نهجاً وسطاً من العملية السياسية نهج يقوم بدور الناقد والناصح والمحذر، لهذا وعندما تشكلت الحكومة الانتقالية المعينة من قبل مجلس الحكم برئاسة(أياد علاوي) كان للسيستاني موقفٌ يمثل هذا النهج الذي ذكرناه فهو لم يرفضها ولكنه لم يرحب بتشكيلها[٦٦]، فرغم اعتراضه على تشكيلها والآلية التي تمت بها إلاّ أنه أكّد أمله " بأن تثبت هذه الحكومة جدارتها ونزاهتها وعزمها الأكيد على أداء المهام الجسيمة الملقاة على عاتقها"[٦٧] استمرت المرجعية العليا بالسير قدماً في دعم العملية السياسية، لذلك فأنها حشدت كل الطاقات من أجل إنجاح أول انتخابات تجري في العراق في الثلاثين من شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٥.

وأول عمل قامت به من أجل إنجاحها هو إفتائها بالوجوب الشرعي لهذه الانتخابات وأن أهمية هذه الانتخابات كأهمية الصلاة والصوم. كما أوجب على كل عراقي بالغ سن الثمانية عشر سنة التحقق من تسجيل اسمه في سجل الناخبين[٦٨]. اذا ان مرجعية السيد السيستاني كانت تعتقد بان الدستور لابد وان يكتب عن طريق ممثلين عن الشعب، وفعلا كتب الدستور الدائم بهذه الطريقة لكن في تلك الظروف لم تتبلور بعد ثقافة سياسية جامعة لتعبر عن الهوية العراقية[٦٩]. وانما كانت هناك توجسات مكوناتية فاراد ان تثبت مخاوف جمهورها من خلال الدستور ولذا ما ادى ان يكون الدستور كناظم للعملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣ مشوه وتطفوا عليه لغة المكونات فضلا عن ارباك وتناقضات كثيرة منها رغم انه دستور مرن لكنه صعب التعديل بعد اشتراط مسالة رفضة اذا ما رفضته ثلاث محافظات فضلا عن هوية الكتلة الاكبر التي تشكل السلطة التنفيذية، ومسائل لم ترسخ من روح المواطنة والانتماء المدني والعسكرية للدولة، ومع الانتخابات الدائمة كثرة مشاكل البلد ورافقها ارتفاع في نسب الفساد من هنا تعاطت المرجعية منذ ذلك التاريخ وبالتحديد بعد ثاني انتخابات دائمة في عام٢٠٠٩ عندما كان(نوري المالكي) رئيسا للوزراء والى ما بعد انتخابات عام٢٠١٨حيث اقفلت مرجعية السيستاني ابوابها امام جميع السياسيين، كنوع من الرفض لإداء هذه الطبقة، وفي الوقت ذاته تبدي تعاطف بين الاحين والاخر مع المطالب الجماهيري التي اخذت تعبر عن سخطها من تردي الوضع السياسي والاقتصادي

والخدماتي في البلد ولعل ابرز مثال على ذلك الموجة الخامسة من احتجاجات بداية شهر اكتوبر من هذا العام، ففي الموجة الرابعة من الاحتجاجات التي ضربت البلد اشار الشيخ عبد المهدي الكربلائي في الخطبة الثانية لصلاة الجمعة من الصحن الحسيني يوم الجمعة (٢٧ تموز٢٠١٨)، على رئيس مجلس الوزراء للحكومة القادمة ان يتحمل كامل المسؤولية عن اداء حكومته ويكون حازماً وقوياً ويتسم بالشجاعة الكافية في مكافحة الفساد المالي والاداري - الذي هو الاساس في معظم ما يعاني منه البلد من سوء الاوضاع- ويعتبر ذلك واجبه الاول ومهمته الاساسية، ويشن حرباً لا هوادة فيها على الفاسدين وحماتهم، وشددت المرجعية على ضرورة ان تتعهد حكومته بالعمل في ذلك وفق برنامج معدّ على أسس علمية يتضمن اتخاذ خطوات فاعلة ومدروسة ومنها ما يأتي[٧٠]:

١. تبنّي مقترحات لمشاريع قوانين ترفع الى مجلس النواب تتضمن إلغاء او تعديل القوانين النافذة التي تمنح حقوقاً ومزايا لفئات معينة، يتنافى منحها مع رعاية التساوي والعدالة بين ابناء الشعب.

٢. تقديم مشاريع قوانين الى مجلس النواب بغرض سدّ الثغرات القانونية التي تستغل من قبل الفاسدين لتحقيق اغراضهم، ومنح هيئة النزاهة والسلطات الرقابية الاخرى اختيارات اوسع في مكافحة الفساد والوقوف بوجه الفاسدين.

٣. تطبيق ضوابط صارمة في اختيار الوزراء وسائر التعيينات الحكومية ولاسيما للمناصب العليا والدرجات الخاصة بحيث يمنع عنها غير ذوي الاختصاص والمتهمون بالفساد ومن يمارسون التمييز بين المواطنين بحسب انتماءاتهم المذهبية او السياسية ومن يستغلون المواقع الحكومية لصالح انفسهم أو أقربائهم او احزابهم ونحو ذلك..

٤. الإيعاز الى ديوان الرقابة المالية بضرورة إنهاء التدقيق في الحسابات الختامية للميزانيات العامة في السنوات الماضية وجميع العقود والتخصيصات المالية للأعوام السابقة على مستوى كل وزارة ومحافظة، وضرورة الاعلان عن نتائج التدقيق بشفافية عالية لكشف المتلاعبين بالأموال العامة والمستحوذين عليها تمهيداً لمحاسبة المقصرين وتقديم الفاسدين للعدالة. واوضح ممثل المرجعية العليا ان على مجلس

النواب القادم ان يتعاطى بجدية مع جميع الخطوات الاصلاحية ويقرّ القوانين اللازمة لذلك. وحذر الشيخ الكربلائي من تنصل الحكومة قائلاً: "ان تنصلت الحكومة عن العمل بما تتعهد به أو تعطل الامر في مجلس النواب أو لدى السلطة القضائية فلا يبقى أمام الشعب الا تطوير اساليبه الاحتجاجية السلمية لفرض ارادته على المسؤولين مدعوماً في ذلك من قبل كل القوى الخيّرة في البلد، وعندئذ سيكون للمشهد وجهٌ آخر مختلفٌ عما هو اليوم عليه"[٧١]، ومما تقدم يمكن ان نلخص الى ابرز المواقف التي تعاطت من خلالها مرجعية السيد السيستاني مع العملية السياسية والملفات المثيرة للجدل في العراق وعلى النحو الاتي:

١- رفض التفاوض مع أي رمز من رموز الاحتلال في العراق رغم إصرارهم المستمر للقائه والتحدث إليه.

٢- اللقاء والتحدث مع كل الجهات العراقية والإقليمية والدولية بدون استثناء مثل هيأة الأمم المتحدة والجامعة العربية والرموز الوطنية بكل فئاتها وانتماءاتها.

٣- رفضه لكل أنواع الإرهاب من عمليات انتحارية أو تفجيرات التي تستهدف المدنيين والمؤسسات للدولة العراقية، ورفضه عمليات الانتقام والاغتيالات العشوائية، وأكد أن الدم العراقي محرم على الجميع سفكه وهدره إلاّ بالحق[٧٢].

٤- حرص السيستاني على عدم التدخل في الأمور السياسية التنفيذية وإنما توقف دوره على الإرشاد والتوجيه تاركاً التفاصيل إلى أهل الاختصاص من السياسيين، فهو يعد المسائل السياسية كالمسائل الاخرى مثل الطب والهندسة وغيرها من المسائل الاختصاصية لكل شخص مجاله المحدد[٧٣].

٥- الانتخابات هي إحدى النقاط الرئيسة البارزة في مشروع السيد السيستاني واعتبر أن الشعب العراقي هو المرجع الوحيد الذي يقرر مصير من له الحق في استلام السلطة وإدارة البلد[٧٤].

٦- رفض اللقاءات مع السياسيين العراقيين، مقتصرا ذلك على ابداء المشورة والنصح للنهوض بالبلد ومعالجته ملفاته الساخنة كملف الفساد وملف الخدمات وقضية السيادة.

٧- وبعد ان زاد السخط الشعبي دعت المرجعية الدينية الى ضرورة اصلاح العملية السياسية وتحقيق ما تصبو اليه الجماهير حذّرت الذين يمانعون من الإصلاح ويُراهنون على ان تخف المطالباتُ به بأن يعلموا أنّ الاصلاح ضرورةٌ لا محيص منها وإذا خفّت مظاهر المطالبة به مدّة فإنها ستعود في وقت آخر بأقوى وأوسع من ذلك بكثير(٧٥).

٨- السعي الى اقامة الحكم الرشيد ودولة المواطنة وهذا الصنف من الحكم سنبين معاييره من خلال الاتي:

العملية السياسية في العراق والقيادة الرشيدة:ـ

اهتم مفكري كل الحضارات بمسالة القيادة الرشيدة حتى أنهم اجمعوا على ضرورتها في المجتمع بل ما يميز المجتمع المنظم عن المجتمع الغير المنظم هو وجود السلطة القيادية لكن سعادة المجتمع تحقق ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود القيادة الرشيدة من هنا كيف لنا الوصول الى القيادة الرشيدة ومن اجل تحقيق هذا الهدف لابد لنا أيضا إن نميز بين نمط القيادة الرشيدة عن مضادتها أو ما بين الحكم الصالح والحكم الفاسد، وان كان هذا التمايز يختلف من حقبة زمنية إلى أخرى ومن ما بين المفكرين فيما بينهم، ففي كتابه الدساتير انطلق أرسطو الفيلسوف البرهاني في تقسيماته لإشكال الحكومات من معيارين: اولهما معيار عددي وثانيهما معيار موضوعي فبموجب المعيار العدد تكون السلطة أما بيد فرد واحد أو في يد عدد قليل من الإفراد او في يد الأغلبية وطبقاً للمعيار الموضوعي يكون التمييز بين الحكومات من منطلق الصلاح او الفساد فالقيادة الرشيدة الصالحة تكون اذا قامت بالاتي(٧٦):

١. اذا استهدفت القيادة خير المجموع(الشعب) ككل

٢. تحكم القيادة طبقاً لقواعد القانون ولرضاء المحكومين

ولا يكون الحكم رشيداً بل يكون شريراً اذا كانت القيادة تعمل بالاتي:

١. تعنى بأمر نفسها

٢. تستهدف المصلحة الخاصة لحاكمها(فردا كان او اكثر) او مصلحة طبقته دون مصلحة الشعب.

٣. الحكم بغير القانون وقواعد تنظيمه العامة

٤. تولي السلطة لشخصاً ما رغماً عن المحكومين او بالاستناد إلى القوة.

المبحث الرابع

معايير رجل الدولة الصالح عند المرجعية الدينية

هناك قوى متعددة داخلية وخارجية تحدد معايير وصفات الرؤساء الثلاث الاهم في المشهد السياسي العراقي، وبالأخص شخصية رئيس الوزراء لما لهذا الموقع من اهمية سياسية حسب الدستور العراقي لعام٢٠٠٥ هذه القوى التي تضغط باتجاه تحديد معايير وصفات رئيس الوزراء تنطلق من اعتبارات عديدة منها التعارض بين هذه القوى ذاتها اذ كل طرف يسعى الى فرض شخص يضمن مصالحه ونفوذه للسنوات الاربعة القادمة من ادارة الدولة العراقية(٧٧)، ويبدو ان المرجعية الدينية كقوى اجتماعية ذات تأثير شعبي وروحي وتحظى بقبول كبير من قبل شرائح واسعة من الشعب العراقي هي الاخرى تحرص قبل وبعد الانتخابات الى طرح معايير ترى ضرورة اتباعها في اختيار رئيس الحكومة، ووسط التعارض والتباين وتشبث بعض القوى السياسية التقليدية النافذة برموزها وشخوصها السياسية لتولي السلطة مرة اخرى بعيد عن التقييم السلبي لها، وهذا هو الملاحظ بعد انتخابات عام٢٠١٤حيث كان للمرجعية الدينية بقيادة ايه الله السيد السيستاني القول الفصل في انهاء حلم نوري المالكي رئيس الوزراء بتوليه دوره ثالثة، وهو ما رجح تولي(حيدر العبادي) رئيسا للوزراء لأربع سنوات(٧٨). وبعد كل السخط الشعبي وتردي الوضع الخدمي ووقوف السلطة التنفيذية متفرجة امام حجم الفساد المالي والاداري المستشري في مؤسسات الدولة، دعت المرجعية الدينية رئيس الحكومة حيدر العبادي الذي نجح في استعادة الاراضي المغتصبة من قبل تنظيم داعش، الى معالجة الفساد المستشري عبر حثه على ان يكون حازما ويضرب بيد من حديد في اشارة الى معالجة ملفات الفساد المتورط بها مسؤولين سياسيين كبار(٧٩). لكن خاب املها بعد ان شعرت بعدم تحقيق رغبتها في مكافحة الفساد كجزء اساسي من متطلبات الشعب العراقي، وارتفعت حدة الاحتجاجات مع ارتفاع درجات الحرارة وتردي الواقع الخدماتي وغياب الخدمات الاساسية من الماء والكهرباء والصحة وغير ذلك شهدت مدن عراقية مختلفة ابرزها البصرة

مرة اخرى مظاهرات واحتجاجات صاخبة، لتنحاز المرجعية الدينية من خلال خطب الجمعة في الاسابيع الماضية بصورة واضحة لمطالب الشعب وقدمت معايير هامة تتوفر بشخص رئيس الوزراء الجديد، فهي بالرغم من انها لا تتدخل في اسم رئيس الوزراء لكن ترجح في معاييرها اسم على اخر وفق مقايس ما يمكن تسميته بسمات رجل الدولة الصالح المناسب للمرحلة التي تمر بها الدولة العراقية بكل ما تحمله هذه المرحلة من ملفات وتعقيدات شائكة، ومن ابرز المعايير التي حددتها مرجعية السيد السيستاني ما يلي:

أولاً: ان لا يكون ممن استلم السلطة سابقاً.

ان البعد السياسي في توجيه المرجعية باختيار رئيس وزراء جديد حيث لا تحبذ في تدوير ذات الوجوه التي ادارة الدولة ولم تقدم انجازا لدواعي مختلفة منها تحكم المحاصصة في اتخاذ القرار، وادارة مؤسسات الدولة، وتنفيذ الاجندات الحزبية وغير ذلك، وكانت المرجعية الدينية قد دعت ابناء الشعب منذ انتخابات عام ٢٠١٤ إلى قاعدة "المجرب لا يجرب"[٨٠]، وفي خضم السجال الذي دار قبل وبعد انتخابات عام٢٠١٨ حول المرشحين لاسيما المرشح للرئاسة الوزراء ما بين الكتل التي تدعي كلا منها انها الكتلة الاكبر التي ستشكل الحكومة، اشارت المرجعية الدينية الى انها لا تؤيد رئيس الوزراء القادم اذا اختير من السياسيين الذين كانوا في السلطة في السنوات الماضية بلا فرق بين الحزبيين منهم والمستقلين، لانّ معظم الشعب لم يعد لديه أمل في أي من هؤلاء في تحقيق ما يصبو اليه من تحسين الاوضاع ومكافحة الفساد[٨١]، اصرار المرجعية على هذا المعيار جعل القوى الشيعية وبالأخص الكتلتين المتنافستين على الكتلة الاكبر "سائرون" و"الفتح" في صدد البحث عن مرشح جديد لمنصب رئيس الوزراء، من خارج السياقات، تنطبق عليه شروط المرجعية الدينية ويحظى بقبول دولي وإقليمي بعيداً من الأسماء المتداولة في الأوساط السياسية، وبعثت أحزاب شيعية برسائل إلى القوى السنّية تدعوها إلى الإسراع في حسم مرشحها لمنصب رئيس البرلمان قبل انعقاد جلسة مجلس النواب، لكن بداء ان هناك قوى لا ترغب بالشخصيات الجديدة ومن خارج كوادرها الحزبية كما صرح بذلك مقتدى الصدر وقوى تحالف الفتح الذين عبروا عن تأييدهم الكامل للمعايير التي اشترطتها المرجعية الدينية[٨٢].

ثانياً: الكفاءة

تعرض المرجعية الدينية معيار الكفاءة[٨٣] في شخص رجل الدولة الصالح لاسيما على مستوى الجانب التنفيذي، لما لاحظته من غياب الكفاءة في الكثير ممن تصدى للمسؤولية والادارة، بمعنى ان الكفاءة التي تطرحها المرجعية الدينية هنا هو تصدي الشخص المتخصص في مجال عمله وينبغي ان يتصدى لإدارة الدولة سواء كان رئيسا للوزراء او وزير او مدير والدرجات الوظيفية الاخرى ليس لأنه من هذا الحزب او ذاك وانما لكونه مختص في المجال التنفيذي والادارية والخدمي، وفي مناسبة احتجاجية لاحقه اكدت المرجعية الى ان السلطة التنفيذية عليها ان تنهض بواجباتها وتقومُ بما في وسعها في سبيل تخفيف معاناة المواطنين بتحسين الخدمات العامّة وتوفير فرص العملِ للعاطلين والابتعاد عن المحسوبيات في التعيينات الحكومية وعليها تكميل ملفات المتهمين بالتلاعب بالأموال العامة والاستحواذ عليها تمهيداً لتقديمهم إلى العدالة[٨٤].

ثالثاً: النزاهة.

من عيوب المتصديين في النظام السياسي الجديد في العراق بقيادة كتل واحزاب سياسية مختلفة ومنه حزب الدعوة الذي تصدى ثلاث اعضاء فيه رئاسة الحكومة العراقية الترهل والفساد في مؤسسات الدولة وغياب المحاسبة والتماهل بل والدفاع عن الشخصيات الفاسدة لأسباب حزبية، تصر المرجعية الدينية في ضوء السجال الشعبي والسياسي الحاصل ان يكون رئيس الوزراء والشخص المسؤول يتسم بالنزاهة[٨٥]، حيث انها ترى ان سبب استمرار معاناة معظم المواطنين من نقص الخدمات وانتشار البطالة وتراجع القطاعين الزراعي والصناعي بصورة غير مسبوقة، وكل ذلك نتيجةٌ طبيعيةٌ لاستشراء الفساد المالي والاداري في مختلف مرافق الدولة ومؤسساتها...والابتعاد عن الضوابط المهنية في تسييرها وادارتها.

رابعاً: الشجاعة والحزم.

يأتي هذا المعيار بعد ان كان الخطاب المرجعي يتوجه في عدد من المناسب عبر منبر الجمعة الى السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية بضرورة الاسراع بمعالجة الملفات والمشاكل ومنها ملف الفساد ومعاقبة سارقي المال العام نادت المرجعية بضرورة ان يكون

رئيس الوزراء يتسم بالشجاعة الكافية في مكافحة الفساد المالي والاداري - الذي هو الاساس في معظم ما يعاني منه البلد من سوء الاوضاع، ويعتبر ذلك واجبه الاول ومهمته الاساسية، ويشن حرباً لا هوادة فيها على الفاسدين وحماتهم(٨٦).

وهذا يعني ما يلي: أنّ المرجعية أشارت بوضوح إلى ضرورة الاسراع في تشكيل حكومة عاجلاً، وقد حدد صفاتها ومهامها، من محاربة الفساد، وفتح كلّ الملفّات و أنْ يتولّى رئيس الوزراء هذا الأمر، وهنا إشارة واضحة إلى أنّ كلّ الحكومات الموجودة غير مرضى عنها، بل السيد يدعو إلى حكومة جديدة تنهض بهذه المهمّة، سيّما أنّ المواصفات التي ذكرها لا تنطبق عليهم من أعلى مستوى قيادي إلى أدنى الدرجات الخاصّة؛ لذا فهو يريد قلعاً وتغييراً لكلّ هذه الطبقة السياسية(٨٧). وشددت المرجعية في بيانها الذي تلى احتجاجات الاول من اكتوبر من هذا العام على دور مجلس النواب بالاصلاح "تشدد على ان مجلس النواب بما له من صلاحيات تشريعية ورقابية يتحمل المسؤولية الأكبر في هذا المجال، فما لم تغيّر ـ كتله الكبيرة التي انبثقت منها الحكومة ـ من منهجها ولم تستجب لمتطلبات الإصلاح ومستلزماته بصورة حقيقية فلن يتحقق منه شيءٌ على أرض الواقع"(٨٨).

المرجعية الدينية عندما تعرض هذه المعايير استجابة لمتطلبات المرحلة بكل ظروفها الصعبة بالوقت نفسه تواجه انتقادات حيث يعد البعض ان عرض المرجعية لهذه المعايير بمثابة عملية اقصائية لعدد من الوجوه السياسية والتنفيذية وبذلك تبعدهم من المنافسة الديمقراطية، كما اقصت المالكي في الانتخابات السابقة، وهي بذلك تقف امام العبادي مشكلة النقاد انهم لا يميزون بين الديمقراطية الواعية والكاملة والمؤسساتية والانضباط القانوني والمحاسبة البرلمانية كتلك القائمة في البلدان الغربية المتقدمة اما الديمقراطية عندنا فهي بدايات ديمقراطية في اجواء سياسية وقانونية بدائية وناشئة تتخذ منها الكتل السياسية وسيلة للوصول الى غايات مالية شخصية وحزبية وتحقيق اجندات خارجية(٨٩). كما ان المرجعية الدينية توجب على الحكومة المختارة وفق المعايير المشار اليها تتعهد بالعمل في ذلك وفق برنامج معدّ على أسس علمية يتضمن اتخاذ خطوات فاعلة ومدروسة ومنها ما يأتي(٩٠):

١. تبنّي مقترحات لمشاريع قوانين ترفع الى مجلس النواب تتضمن إلغاء او تعديل القوانين النافذة التي تمنح حقوقاً ومزايا لفئات معينة، يتنافى منحها مع رعاية

التساوي والعدالة بين ابناء الشعب.

٢. تقديم مشاريع قوانين الى مجلس النواب بغرض سدّ الثغرات القانونية التي تستغل من قبل الفاسدين لتحقيق اغراضهم، ومنح هيئة النزاهة والسلطات الرقابية الاخرى اختيارات اوسع في مكافحة الفساد والوقوف بوجه الفاسدين.

٣. تطبيق ضوابط صارمة في اختيار الوزراء وسائر التعيينات الحكومية ولاسيما للمناصب العليا والدرجات الخاصة بحيث يمنع عنها غير ذوي الاختصاص والمتهمون بالفساد ومن يمارسون التمييز بين المواطنين بحسب انتماءاتهم المذهبية او السياسية ومن يستغلون المواقع الحكومية لصالح انفسهم أو أقربائهم او احزابهم ونحو ذلك.

٤. الإيعاز الى ديوان الرقابة المالية بضرورة إنهاء التدقيق في الحسابات الختامية للميزانيات العامة في السنوات الماضية وجميع العقود والتخصيصات المالية للأعوام السابقة على مستوى كل وزارة ومحافظة، وضرورة الاعلان عن نتائج التدقيق بشفافية عالية لكشف المتلاعبين بالأموال العامة والمستحوذين عليها تمهيداً لمحاسبة المقصرين وتقديم الفاسدين للعدالة.

وهذه التشريعات في نظام سياسي مثل العراق يتولّاها البرلمان، ناصحة مجلس النواب الحالي أنْ يتعاطى بجّدية مع جميع الخطوات الاصلاحية، ويقرّ القوانين اللازمة لذلك[٩١]. واكدت المرجعية بضرورة العمل بمقترحها من قبل الجهات المسؤولة الذي اقترحه مكتب السيد السيستاني في السابع من آب من عام ٢٠١٥ في عزّ الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح "أن تُشكّل لجنة من عددٍ من الأسماء المعروفة في الاختصاصات ذات العلاقة من خارج قوى السلطة ممن يُحضون بالمصداقية ويُعرفون بالكفاءة العالية والنزاهة التامّة، وتُكلّف هذه اللجنة بتحديدِ الخطوات المطلوب اتخاذها في سبيل مكافحة الفساد وتحقيق الإصلاح المنشود على أن يُسمح لأعضائها بالإطلاع على مجريات الأوضاع بصورة دقيقة ويجتمع مع الفعاليات المؤثرة في البلد وفي مقدمتهم ممثلوا المتظاهرين في مختلف المحافظات للاستماع الى مطالبهم ووجهات نظرهم فإذا أكملت اللُجنةُ عملها وحدّدت الخطوات المطلوبة تشريعية كانت أو تنفيذية أو قضائية يتم العمل على تفعليها من خلال مجاريه القانونية ولو بالاستعانة

بالدعم المرجعي والشعبي"، ولكن لم يتم الأخذ بهذا المقترح في حينه، ومشيره الى ان الأخذُ به في هذا الوقت ربّما يكون مدخلاً مناسباً لتجاوز المحنة الراهنة[٩٢]. اما بالنسبة الى السلطة القضائية فهي الاخرة تتحمل الكثير في اصلاح الاوضاع في العراق ومكافحة الفساد اذ ترى المرجعية ان: "السلطةَ القضائية والأجهزة الرقابية تتحمل مسؤوليّةً كبرى في مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين واسترجاع أموال الشعب منهم، ولكنها لم تقم في ما مضى بما هو ضروريٌ في هذا الصدد، وإذا بقي الحالُ كذلك فلا أمل في وضع حداً لاستشراء الفساد في البلد"[٩٣].

وتركت المرجعية امكانية التواصل مع رجل الدولة الصالح اذ ما توفر وفق المعايير المذكورة وتقديم النصح له فيما يتعلق بمصالح البلد والا تستمر على نهجها في مقاطعة المسؤولين الحكوميين منذ عام٢٠١١، محذرة في مناسبة سابقة الحكومة والسلطات ذات العلاقة في السياق نفسه من تعطيل المبادئ المذكورة من ان لا يبقى أمام الشعب الا تطوير اساليبه الاحتجاجية السلمية لفرض ارادته على المسؤولين مدعوماً في ذلك من قبل كل القوى الخيّرة في البلد فاتح الساحة الشعبية على كل الاحتمالات.

الخاتمة

حاولنا من خلال دراستنا، بيان العملية السياسية في العراق وموقف المرجعية الدينية منها بعد عام ٢٠٠٣م، وتبين ما يأتي:

أولاً: ان العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م تنقسم الى ثلاثة مراحل، مرحلة حكومة الاحتلال، ومرحلة الحكومة الانتقالية، ومرحلة الحكومة الدائمة في ظل دستور دائم.

ثانياً: كان موقف المرجعية الدينية في مواجهة التحديات التي شاهدها العراق موقف حكيم ومتوازن، ففي حكومة الاحتلال رغم رفضه له، الا انه لم يستخدم العنف تجاهه، بل تصرف تصرفا سياسيا دبلوماسيا، وهكذا في مرحلة الحكومة الانتقالية، لم يؤيد الحكومة التي شكلها الاحتلال الا انها تعاملت معها ايضا بدبلوماسية، وهكذا نجد كيف تعاملت مع الحكومات الدائمة ولا سيما بعد عام ٢٠٠٩م، اذ انها رغم عدم تاييدها لرؤساء الحكم ورفضها باستقبالهم كنوع من عدم الرضا على الاداء السياسي الا انها دائما وفي خطب

الجمعة ترشدهم وتبين موقفها تجاه العملية السياسية.

ثالثاً: ان اهم معيار اكدت عليه المرجعية الدينية في رجل الدولة الصالح هو الكفاءة والشجاعة والنزاهة، فضلا عن ان يكون مقبولا من باقي الكتل السياسية.

واهم ما يمكن استنتاجه من خلال البحث هو ان هناك عوامل عديدة ساهمت في انجاح العملية السياسية في العراق، واهم تلك العوامل، المرجعية والشعب، فتوجيهات المرجعية السديدة والحكيمة واستماع الشعب واطاعته للمرجعية، كانا سببا في نجاح الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٣م، فمن خلالهما استطاع العراق ان يغلب على التحديات، ومن اهمها طرد الاحتلال والانتصار على المنظمات الارهابية ومنها داعش، وان السبب الرئيسي في استماع الشعب الى المرجعية هو كونها حيادية في مواقفها، فضلا عن الالتزام الديني للشعب العراقي ولا سيما شيعة اهل البيت عليهم السلام، وفي ضوء ذلك نثبت فرضية بحثنا بان للمرجعية دور فاعل وضاغط على العملية السياسية منذ التأسيس والى مراحلها اللاحقة.

هوامش البحث

(١) خالد محسن جابر اليعقوبي، السياسة الأميركية تجاه العراق وانعكاساتها الإقليمية والدولية بعد نيسان ٢٠٠٣، تقديم: عادل عبدالمهدي، ط١(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٣م)، ص٢٣٩.

(٢) علي عبدالامير علاوي، احتلال العراق.. ربح الحرب وخسارة السلام، ترجمة: عطا عبدالوهاب، ط١، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩م)، ص١١٦.

(٣) مجموعة باحثين، الحرب على العراق.. يوميات - وثائق - تقارير.. ١٩٩٠ـ٢٠٠٥، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧م)، ص٩٨٥.

(٤) أحمد يحيى الزهيري، العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣.. دراسة في إشكالية الرئاسات الثلاث، (بيروت: دار السنهورى، ٢٠١٧م)، ص١٦.

(٥) عبدالستار الجنابي، العراق.. انهيار النظام.. فوضى الاحتلال.. آفاق الديمقراطية، ط١(الاردن: دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، ٢٠١٤م)، ص١٢١.

(٦) حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، (بيروت: دار السنهوري، ٢٠١٥م)، ص٢٩٠.
(٧) للمزيد حول اسباب انشاء هذا المكتب ومهامه، ينظر: المصدر السابق.
(٨) الجنابي، مصدر سابق، ص١٢٢.
(٩) المصدر نفسه، ص١٢٣.
(١٠) جيف سيمونز، عراق المستقبل.. السياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط، ترجمة: سعيد العظم، ط١(بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٤م)، ص٤١٣.
(١١) للمزيد ينظر: الجنابي، مصدر سابق، ص١٢٣.
(١٢) حميد حنون، القانون الدستوري، مصدر سابق، ص٢٩١.
(١٣) بيترو. غالبريث، نهاية العراق، ترجمة: اياد احمد، ط١(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٧م)، ص١٣٨.
(١٤) المصدر نفسه، ص١٣٩.
(*) اعضاؤها: احمد الجلبي(المؤتمر الوطني العراقي)، اياد علاوي (حركة الوفاق الوطني)، مسعود البارزاني(الحزب الديمقراطي الكردستاني)، جلال الطالباني (الاتحاد الوطني الكردستاني)، نصير الجادرجي (الحزب الديمقراطي الوطني)، ابراهيم الجعفري (حزب الدعوة)، وعادل عبدالمهدي (المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق). حمد حنون، القانون الدستوري، مصدر سابق، ص٢٩٢.
(١٥) المصدر نفسه.
(١٦) بول بريمر، عام قضيته في العراق.. النضال لبناء غد مرجو، ترجمة: عمر الايوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي،٢٠٠٦م)، ص١٠٦.
(١٧) حميد حنون، مبادئ القانون الدستوري، مصدر سابق، ص٢٩٤.
(١٨) المصدر نفسه، ص٢٩١.
(١٩) للمزيد ينظر: الزهيري، العملية السياسية، مصدر سابق، ص٧٦-٩٨.
(٢٠) رشيد الخيون وآخرون، شيعة العراق.. المرجعية والأحزاب، ط٣(دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠١١م)، ص١٤.
(٢١) (فهو لم يصدر بيانا واحدا يمكن تاويله على انه سياسي الفحوى. بيد انه اصدر تصريحا قوي اللهجة في نيسان ٢٠٠٢م مستنكرا ما قامت به اسرائيل ضد الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ومنددا بما سماه الدعم الامريكي له، ومطالبا برد اسلامي موحد على ذلك.). علاوي، احتلال العراق، مصدر سابق، ص٣١٢.
(٢٢) رشيد الخيون، ١٠٠عام من الإسلام السياسي بالعراق(الشيعة)، ط٢ (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث،٢٠١٢م، ص١٢٨-١٢٩.

(٢٣) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ط٦(بيروت: دار المؤرخ العربي، ٢٠١٥م)، ص١٣.
(٢٤) علي يوسف الشكري، شيعة العراق من المعارضة الى السلطة، راجعه وصحح لغته: عقيل الخاقاني، ط١(بيروت: دار الرافدين، ٢٠١٧م)، ص١٢٦.
(٢٥) المصدر نفسه.
(٢٦) محمد الغروي، المرجعية ومواقفها السياسية في مدرسة اهل البيت عليهم السلام، ط١ (بيروت: دار الحجة البيضاء، ٢٠٠٤م)، ص٦٦.
(٢٧) الشكري، شيعة العراق، مصدر سابق، ص١٢٧.
(٢٨) الغروي، المرجعية ومواقفها، مصدر سابق، ص٦٧.
(٢٩) نقلا عن: عمار البغدادي، الحوزة العلمية واثرها في بناء العراق الحديث الامام السيستاني والدولة (مركز الهدى للدراسات الحوزوية)، ص٤٥.
(٣٠) حسين محمد علي الفاضلي وآخرون، الإمام السيستاني امة في رجل، ط١(بيروت: مؤسسة البلاغ، ٢٠٠٨م)، ص٩٨.
(٣١) الشكري، شيعة العراق، مصدر سابق، ص ١٢٩.
(٣٢) الفاضلي، الامام السيستاني..، مصدر سابق، ص١٧١.
(٣٣) الشكري، شيعة العراق، مصدر سابق، ص ١٢٩
(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٢٩.
(٣٥) الخيون، ١٠٠عام، مصدر سابق، ص١٣٦-١٣٧.
(٣٦) الفاضلي، الامام السيستاني..، مصدر سابق، ص١٧١.
(٣٧) الشكري، شيعة العراق، مصدر سابق، ص٨٣.
(٣٨) البغدادي، الحوزة العلمية، مصدر سابق، ص٤٥.
(٣٩) حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٤٤.
(٤٠) البغدادي، الحوزة العلمية، مصدر سابق، ص٤٢.
(٤١) الزهيري، العملية السياسية، مصدر سابق، ص٢٠.
(٤٢) للمزيد ينظر: صلاح عبدالرزاق، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، ط١(بيروت:منتدى المعارف، ٢٠١٠م)، ص٦٤-٦٥.
(٤٣) للمزيد حول محتوى القانون ينظر: حميد حنون، مبادئ القانون الدستوري، ص٣٠١-٣٠٢.
(٤٤) عمار البغدادي، الحوزة العلمية، مصدر سابق، ص٤٣.
(٤٥) صلاح عبدالرزاق، المرجعية الدينية، مصدر سابق، ص٦٥.
(٤٦) الشكري، شيعة العراق، مصدر سابق، ص ١٤١.

(٤٧) للمزيد ينظر: الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص١٤١.
(٤٨) الشكري، شيعة العراق، مصدر سابق، ص١٥٩.
(٤٩) صلاح عبدالرزاق، المرجعية الدينية، مصدر سابق، ص٦٦.
(٥٠) حميد حنون، مبادئ القانون الدستوري، مصدر سابق، ص٣٢٨.
(٥١) الشكري، شيعة العراق، مصدر سابق، ص١٤٠.
(٥٢) البغدادي، الحوزة العلمية، مصدر سابق، ص٤٢.
(٥٣) الشكري، شيعة العراق، مصدر سابق، ص١٤٠.
(٥٤) رشيد الخيون، ١٠٠عام، مصدر سابق، ص١٣٥.
(٥٥) علاوي، احتلال العراق، مصدر سابق، ص٥١٢.
(٥٦) اليعقوبي، السياسة الاميركية، مصدر سابق، ص٥١٤.
(٥٧) البغدادي، الحوزة العلمية، مصدر سابق، ص١٠٩-١١١.
(٥٨) حسن علي الجوادي، السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله رجل المواقف الوطنية والانسانية.. بحث تحليلي توثيقي لمواقف المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف، ط١(العراق: قسم الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة العباسية المقدسة، ٢٠١٨م)، ص١٢٤.
(٥٩) الفاضلي، الامام السيستاني..، مصدر سابق، ص١٧٢.
(٦٠) الشكري، شيعة العراق، مصدر سابق، ص٨٣.
(٦١) عمار البغدادي، مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة.. مقاربة في رؤى الخميني - النائيني - الصدر - السيستاني، (النجف: مركز الهدى للدراسات الحوزوية)، ص٨٧.
(٦٢) سامي البدري، شيعة العراق.. التاسيس - التاريخ - المشروع السياسي، ط٣(مركز فجر عاشوراء الثقافي، ٢٠١٧م)، ص٨٦.
(٦٣) صلاح عبدالرزاق، المرجعية الدينية، مصدر سابق، ص٧٠-٧١.
(٦٤) الشكري، شيعة العراق، مصدر سابق، ص١٤٣.
(٦٥) صلاح عبدالرزاق، المرجعية الدينية، مصدر سابق، ص٧٢.
(٦٦) احمد عبد الهادي السعدون، المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧، ص١٧٢.
(٦٧) بيان مكتب السيد السيستاني في النجف الاشرف بتاريخ١٤ربيع الاول١٤٢٥.
(٦٨) بيان مكتب السيد السيستاني في النجف الاشرف بتاريخ٢٥شعبان ١٤٢٥.
(٦٩) السعدون، المرجعية الدينية، مصدر سابق، ص١٧٢.
(٧٠) الشيخ عبد المهدي الكربلائي، خطبة الجمعة من الصحن الحسيني بتاريخ٢٧تموز٢٠١٨.
(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) السعدون، المرجعية الدينية، مصدر سابق، ص١٧٢.
(٧٣) اسعد كاظم شبيب، التصورات الدستورية عند السيد السيستاني، مجلة حولية المنتدى، العدد(٣)، النجف، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، ٢٠٠٩، ص٢٨٠.
(٧٤) السعدون، المرجعية الدينية، مصدر سابق، ص١٧٢.
(٧٥) السيد احمد الصافي، خطبة الجمعة من الصحن الحسيني، بتاريخ٤/تشرين الثاني٢٠١٩.
(٧٦) غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، بغداد، دار السنهوري، (د.ت)، ص٩٥ ـ ٩٦.
(٧٧) اسعد كاظم شبيب، معايير رجل الدولة الصالح عند المرجعية الدينية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، http://mcsr.net/news
(٧٨) المصدر نفسه.
(٧٩) السيد احمد الصافي، خطبة الجمعة في الصحن الحسيني بتاريخ٧ - ٨ - ٢٠١٤.
(٨٠)((المجرب لا يجرب)) لم تذكر في خطب الجمعة وانما هي تفسير واختصار لكلمة أخرى قالتها المرجعية على لسان السيد أحمد الصافي، بتاريخ ٢٨ -٨-٢٠١٤
(٨١) انظر: موقع مكتب السيد السيستاني على شبكة الانترنت: https://www.sistani.org
(٨٢) د.اسعد كاظم شبيب، معايير رجل الدولة الصالح، مصدر سابق، http://mcsr.net/news
(٨٣) انظر: موقع مكتب السيد السيستاني على شبكة الانترنت: https://www.sistani.org
(٨٤) السيد احمد الصافي، خطبة الجمعة من الصحن الحسيني، بتاريخ٤/تشرين الثاني٢٠١٩.
(٨٥) انظر: موقع مكتب السيد السيستاني على شبكة الانترنت: https://www.sistani.org
(٨٦) الشيخ عبد المهدي الكربلائي، خطبة الجمعة من الصحن الحسيني بتاريخ٢٧تموز٢٠١٨.
(٨٧) المصدر نفسه.
(٨٨) السيد احمد الصافي، خطبة الجمعة من الصحن الحسيني، بتاريخ٤/تشرين الثاني٢٠١٩.
(٨٩) اسعد كاظم شبيب، معايير رجل الدولة الصالح، مصدر سابق، http://mcsr.net/news
(٩٠) محمد صادق الهاشمي، خطبة الانذار الاخير، صحيفة العالم الجديد، تاريخ النشر: الأحد ٢٩ تموز ٢٠١٨.
(٩١) الشيخ عبد المهدي الكربلائي، خطبة الجمعة من الصحن الحسيني بتاريخ٢٧تموز٢٠١٨.
(٩٢) السيد احمد الصافي، خطبة الجمعة من الصحن الحسيني، بتاريخ٤/تشرين الثاني٢٠١٩.
(٩٣) المصدر نفسه.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب العربية:

١- أحمد يحيى الزهيري، العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣.. دراسة في إشكالية الرئاسات الثلاث، (بيروت: دار السنهورى، ٢٠١٧م).

٢- حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ط٦(بيروت: دار المؤرخ العربي، ٢٠١٥م).

٣- حسن علي الجوادي، السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله رجل المواقف الوطنية والانسانية.. بحث تحليلي توثيقي لمواقف المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف، ط١(العراق: قسم الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة العباسية المقدسة، ٢٠١٨م).

٤- حسين محمد علي الفاضلي وآخرون، الإمام السيستاني امة في رجل، ط١(بيروت: مؤسسة البلاغ، ٢٠٠٨م).

٥- حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، (بيروت: دار السنهوري، ٢٠١٥م).

٦- خالد محسن جابر اليعقوبي، السياسة الأميركية تجاه العراق وانعكاساتها الإقليمية والدولية بعد نيسان ٢٠٠٣، تقديم: عادل عبدالمهدي، ط١(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٣م).

٧- رشيد الخيون وآخرون، شيعة العراق.. المرجعية والأحزاب، ط٣(دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠١١م).

٨- رشيد الخيون، ١٠٠عام من الإسلام السياسي بالعراق(الشيعة)، ط٢ (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث،٢٠١٢م.

٩- سامي البدري، شيعة العراق.. التاسيس - التاريخ - المشروع السياسي، ط٣(مركز فجر عاشوراء الثقافي، ٢٠١٧م).

١٠- صلاح عبدالرزاق، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، ط١ (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٠م).

١١- عبدالستار الجنابي، العراق.. انهيار النظام.. فوضى الاحتلال.. آفاق الديمقراطية، ط١(الاردن: دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، ٢٠١٤م).

١٢- علي عبد الامير علاوي، احتلال العراق.. ربح الحرب وخسارة السلام، ترجمة: عطا عبدالوهاب، ط١، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩م).

١٣- علي يوسف الشكري، شيعة العراق من المعارضة الى السلطة، راجعه وصحح لغته: عقيل الخاقاني، ط١(بيروت: دار الرافدين، ٢٠١٧م).

١٤- عمار البغدادي، الحوزة العلمية واثرها في بناء العراق الحديث الامام السيستاني والدولة (مركز الهدى للدراسات الحوزوية).
١٥- عمار البغدادي، مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة.. مقاربة في رؤى الخميني - النائيني - الصدر - السيستاني، (النجف: مركز الهدى للدراسات الحوزوية).
١٦- غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، بغداد، دار السنهوري، (د.ت).
١٧- مجموعة باحثين، الحرب على العراق.. يوميات - وثائق - تقارير.. ١٩٩٠-٢٠٠٥، ط١(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧م).
١٨- محمد الغروي، المرجعية ومواقفها السياسية في مدرسة اهل البيت عليهم السلام، ط١(بيروت: دار الحجة البيضاء، ٢٠٠٤م).

ثانيا: الكتب الاجنبية:

١٩- بول بريمر، عام قضيته في العراق.. النضال لبناء غد مرجو، ترجمة: عمر الايوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي،٢٠٠٦م).
٢٠- بيترو. غالبريث، نهاية العراق، ترجمة: اياد احمد، ط١ (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٧م).
٢١- جيف سيمونز، عراق المستقبل.. السياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط، ترجمة: سعيد العظم، ط١(بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٤م).

ثالثا: الدوريات والبحوث:

٢٢- اسعد كاظم شبيب، التصورات الدستورية عند السيد السيستاني، مجلة حولية المنتدى، العدد(٣)، النجف، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، ٢٠٠٩.

رابعا: الرسائل والاطاريح:

٢٣- احمد عبد الهادي السعدون، المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧.

خامسا: من الانترنيت:

٢٤- اسعد كاظم شبيب، معايير رجل الدولة الصالح عند المرجعية الدينية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، http://mcsr.net/news.
٢٥- انظر: موقع مكتب السيد السيستاني على شبكة الانترنت: https://www.sistani.org